

## الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين التحفيز القانوني والواقع المعيق

الأستاذة: حمدي حريم

باحثة بكلية الحقوق

جامعة المسيلة

الأستاذة: حمدي فلة

باحثة بكلية العلوم الاقتصادية

جامعة محمد خيضر بسكرة

### Summary:

Algeria witnesses these days an apparent financial prosperity indicated by the large improvements in the overall economic indicators, and this resulted in the improvement of the investment climate. However, the volume of foreign direct investment did not reach the level of opportunities and possibilities given, and this raises the question of the adequacy of guarantees and different incentives given by the Algerian legislature to attract more foreign investments. The reality requires an intervention to remove restrictions particularly in front of foreign direct investment.

In this study, we try to diagnose the actual foreign investment in Algeria, between the mandatory legal texts, which wholly aim to create, encourage and upgrade all kinds of investments, and the corresponding investment reality which is full of obstacles and restrictions.

### الملخص:

تشهد الجزائر في الآونة الأخيرة رخاء ماليا واضحا، تشير إليه التحسنات الكبيرة في المؤشرات الكلية الاقتصادية، وهذا ما انعكس على تحسن المناخ الاستثماري، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم ترق إلى مستوى الفرص والإمكانات المتاحة، وهذا ما يطرح تساؤل عن مدى كفاية الضمانات ومختلف التحفيزات الممنوحة من قبل المشرع الجزائري لاستقطاب المزيد الاستثمارات الأجنبية؟، أم أن الواقع يتطلب تدخلا قانونيا لإزالة القيود أمام الاستثمار الأجنبي المباشر بالخصوص؟

نحاول في هاته الدراسة تشخيص الواقع الاستثماري الأجنبي في الجزائر، وهذا بين إلزامية النصوص القانونية والتي تهدف بمجملها إلى تهيئة وترقية وتشجيع الاستثمار بكل أنواعه، وما يقابلها من واقع استثماري ملئ بالمعوقات والقيود.

**مقدمة:**

تعتبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليوم إحدى أهم الموارد المالية التي تراهن عليها مختلف دول العالم المتقدمة منها والمتخلفة على حد سواء في تحقيق التنمية. ذلك لأن الدول الأكثر جاذبية لهذه الاستثمارات تعتبر الأكثر حظوة في تحقيق النمو، وقد أصبحت هذه الاستثمارات تشكل الظاهرة الاقتصادية التي تميز نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، على غرار تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والعمولة.

إن الاستثمار الأجنبي لا ينتقل إلى الدول إلا إذا توافرت له حماية قانونية بأتم معنى الكلمة، لأن المستثمر الأجنبي ولعدم ثقته بوسائل الحماية الوطنية، وكذلك لضعف الوسائل الدولية للتقليدية لحماية الاستثمارات الأجنبية التي تقوم على أساس مسؤولية الدولة المضيفة عن الأضرار التي تصيب الأجانب، وعلى الرغم من وجود المبدأ الدولي المتعارف عليه: التزام الدول المستوردة للاستثمارات بضمان معاملة المستثمر الأجنبي وأمواله بشكل يتفق وقواعد الحد الأدنى لمعاملة الأجانب، يبقى دائما متخوفا من استثمار أمواله خارج بلده وفي حاجة دائمة لحمايته قانونيا لضمان حقوقه.

ولأهمية الاستثمار لاعتباره أحد الركائز الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، سعت الجزائر إلى ترفيقته وتشجيعه منذ تحولها إلى اقتصاد السوق في مطلع التسعينات، ويعتبر المرسوم التشريعي رقم 12-93 المؤرخ في 05 أكتوبر سنة 1993 بمثابة أول النصوص القانونية التي منحت حرية تامة للاستثمار، سواء كان محليا أو أجنبيا، لكن هذا لا يعني أنه لم تكن هناك قوانين منظمة للاستثمار قبل هذا المرسوم، إذ أن الجزائر عملت منذ سنة 1963 على وضع مثل هذه القوانين، ودائما ضمن التوجه الرامي إلى تشجيع الاستثمار واستقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي اعتمدت الجهات الوصية في الجزائر سلسلة من التدابير والإجراءات مستهدفة تحديث الإطار التشريعي الناظم للاستثمار وتقديم تحفيزات لجلب المستثمر الأجنبي، وضمن هذا الإطار نطرح الإشكالية التالية:

ماهو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل جملة القوانين الموضوعية لأجله؟

وللإجابة على الإشكالية وضعنا مجموعة من الأسئلة الإجابة عليها نراها لازمة للإحاطة بكل جوانب الموضوع وهي كالتالي:

1. ما مدى كفاية الضمانات ومختلف التحفيزات الممنوحة من قبل المشرع الجزائري لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية؟
2. أم أن الواقع يتطلب تدخلا قانونيا لإزالة القيود أمام الاستثمار الأجنبي؟

3. والى أي مدى يمكن أن يكون هناك توافقا بين التشريعات القانونية للاستثمار والواقع الاستثماري في الجزائر؟

وللإجابة على هذا التساؤل قسمنا هذا المقال إلى النقاط التالية:

**أولاً:** محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

**ثانياً:** للتشريعات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

**ثالثاً:** مناخ الاستثمار في الجزائر: المؤهلات والعراقيل

**رابعاً:** نتائج وتوصيات

**أولاً:** محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

نبدأ أولاً بتعريف الاستثمار بصفة عامة وبعدها نتطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار اقتصادياً بأنه: "عملية صرف أموال في الوقت الحالي من أجل الحصول من ورائها على نتائج في المستقبل، وهذا المعنى يشمل الاستثمار كل الموارد والمواد والأشياء المحصل عليها حالياً لهذا الغرض"<sup>1</sup>.

والاستثمار أيضاً هو: "عملية الإنفاق الرأسمالي في مشروع ما بغرض تحقيق نمو (أرباح) أو زيادة في المبلغ المستثمر، وهو ذلك النشاط الذي تنتظر المؤسسة من وراءه زيادة لقوتها وقدرتها، من حيث يقوم متخذ القرار بتوظيف رأسمال حالي، مقابل مداخيل و عوائد يأمل الحصول عليها مستقبلاً"<sup>2</sup>

إذن: يمكن أن نستنتج من هذين التعريفين أن الاستثمار هو عبارة عن تدفقات مالية لمبالغ مالية أو التخلي عن مبالغ مالية آنية من أجل الحصول على عوائد في المستقبل وتكون أكبر من التي تخلى عنها.

أما بالنسبة لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يعبر حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" عن ذلك "النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم والشركة أو الوحدة الإنتاجية في قطر آخر، على أن تتعدى نسبة مشاركة الشركة الأم 50٪".

كما يعرفه صندوق النقد الدولي على أنه "حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، على أن تتعدى نسبة مشاركة هذا المستثمر الأجنبي 25٪".

كما يعرف ب: "الاستثمار الذي يديره الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة له، أو نصيب فيه. مما يبرر لهم حق الإدارة" ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل<sup>6</sup>.

وتتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها تضمن في أغلب الأحيان تبعية الفرع أو الشريك في مجال الأبحاث والتصاميم التي تتولاها الشركة، وخضوع عملية تنظيم الإنتاج والتوريد والتسويق والمبيعات إلى مصالح الشركة الأم.

أما بالنسبة لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر فلقد بذلت الدول النامية ومنها الجزائر مجهودات كبيرة في سبيل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدمت تنازلات وامتيازات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات ائتمانية، تخفيض معدلات الفائدة وتقديم مساعدات، وحوافز جبائية كالإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي<sup>3</sup>، ورغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق 70٪، أما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية<sup>4</sup>.

وعموما هناك ثلاث عوامل رئيسية يعتمد عليها المستثمرين الأجانب للمفاضلة بين الدول المضيفة وهي<sup>5</sup>:

سياسات الدول المضيفة: وتتضمن:

- الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.
- معايير معاملة الشركات الأجنبية والاتفاقات الدولية.
- سياسات العمل وهيكل السوق.
- السياسات الضريبية والسياسات التجارية (التعريف الجمركية، ودرجة الحماية الوطنية).
- الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع الاستثمارات.

المواصفات الاقتصادية للدول المضيفة:

- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي.
- قدرة الوصول الى الأسواق.
- توفر المواد الخام والعمالة الرخيصة والكفؤة.
- كفاءة البنية التحتية.

ثانيا: التشريعات الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلاءم مع طبيعة كل مرحلة، ويكمن الاطار القانوني في سلسلة من التشريعات أهمها تلك التي تتعلق بترقية الاستثمار في الجزائر، وقد عرف تطور التشريعات الخاصة به عدة مراحل وقد أصدر المشرع الجزائري عدة قوانين تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي ونذكر أهمها:

#### 1. قانون 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات:

يعتبر هذا القانون أول تشريع جزائري بعد الاستقلال موجه وبصفة مركزة وأساسية إلى الاستثمار الأجنبي، حيث نصت المادة الثالثة منه على توجه الجزائر نحو الخارج وذلك بالنص على أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين والمعنويين في إطار النظم العام وقواعد للتأسيس<sup>7</sup>.

وقد جاء هذا القانون بامتياز يستفيد منه المستثمرون، نذكر منها:<sup>8</sup>

- تحويل الأموال (50٪) من الأرباح الصافية السنوية والتحويل الحر للأموال المتنازل عليها) المادة 31.

- الحماية الجمركية: المادة 9 الفقرة 1.

- التدعيم الاقتصادي للإنتاج.

بالمقابل لهذه الامتيازات فقد ألزمت المؤسسات المعتمدة أن تضمن التكوين المهني، ترقية العمال والإطارات الجزائرية. المادة 12

وما يلاحظ في هذه المرحلة هو عدم تجسيد التوجه الاشتراكي في أول قانون صدر لتنظيم الاستثمار بعد استقلال الجزائر، حيث خلى للمستثمرين الأجانب عدة ضمانات علمة:

- حرية الاستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية.

- حرية التنقل والاقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.

- المساواة أمام القانون ولا سيما المساواة الجبائية.

- الضمان ضد نزع الملكية، بمعنى أن نزع الملكية يؤدي الى تعويض عادل.

رغم هذه الضمانات والامتيازات الممنوحة فقد قامت الجزائر في فترة 1963-1964 بعدة تأميمات، كما بينت نيتها في عدم تطبيق هذا القانون كما لم تبادر بدراسة الملفات المدوعة لديها بخصوص الاستثمار.

## 2. قانون الاستثمار الصادر في 1966:

بعد الفشل في تطبيق قانون 1963 تبنت الجزائر قانون جديدا، ويقوم الاستثمار حسب هذا القانون على مبدأين أساسيين هما:<sup>11</sup>

**المبدأ الأول:** إن الاستثمارات الخاصة لا تنجز بحرية في الجزائر ذلك بالتمييز بين القطاعات الحيوية الاقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون للدول الأولوية في الاستثمارات في القطاعات الحيوية.

**المبدأ الثاني:** منح الضمانات والامتيازات خصت فقط الاستثمار الأجنبي، وتمثلت في:

- المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية.
- تحويل الأموال والأرباح الصافية.
- ضمانات ضد التأميم، حيث يقرر التأميم بموجب نص تشريعي يؤدي الى تعويض يتم خلال تسعة أشهر ويكون مساويا للقيمة الصافية للأموال المحولة للدولة.

**مما سبق** يتضح أن قانونا 1963 و 1966 لم يجلبا المستثمرين الأجانب لأهمها كانا ينصان على امكانية التأميم، وكذا على أن الفصل في النزاعات كان يخضع للمحاكم الجزائرية والقانون الجزائري وهذا ما يتنافى مع ارادة الأجانب التي تتحاشى تطبيق القوانين الداخلية لعدم ثقتهم فيها وخوفا من التحيز.

## 3. قانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض:

جاء القانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض لتكملة مسيرة الإصلاحات المصرفية التي قامت بها الجزائر، حيث يعتبر هذا القانون النقلة الفعلية للنظام المصرفي الجزائري فهو بمثابة تغيير جذري من أجل إقامة نظام مصرفي مستقل يخدم التحول إلى اقتصاد السوق في ظل المنافسة للمصارف الأجنبية. ومن التغيرات والتحويلات الجديدة الذي أخذها قانون النقد والقرض ما يلي:

- يمكن أن تأخذ الاستثمارات الأجنبية المقامة في الجزائر إما شكلا مباشرا أو مختلطا، فهو بذلك ألغى شرط الأغلبية النسبية لرأسمال، كما ألغى أيضا مشاركة الرأسمال الأجنبي مع القطاع العمومي فقط، فقد أكدت نصوصه على أن يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم.

- حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الاقتصادية.

- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بالمساهمة مع المقيمين
- السماح بتحويل المداخل والفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال.

لن أهم انتقاد يوجه لهذا القانون: أنه لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ماعدا امكانية تحويل رؤوس الأموال والفوائد، وهذا باعتباره قانونا خاصا بتنظيم البنوك والمعاملات المالية أكثر من كونه خاصا بالاستثمارات، ضيف الى ذلك أن هذا القانون ألغى القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أنه منح المستثمرين الأجانب امكانية الاستثمار.

**4. المرسوم التشريعي رقم 12/93:** هذا القانون كان موجها للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي الذي يقوم بأنشطة اقتصادية (انتاج سلع أو خدمات) في المجالات غير المخصصة صراحة للدولة أو لفروعها أو لأي شخص معنوي اخر<sup>12</sup>، وذلك مهما كانت طبيعة هذا الاستثمار<sup>13</sup>، أما الضمانات والامتيازات الواردة فيه فانها تخضع لعدة أنظمة هي: النظام العام والأنظمة الخاصة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة، كما تضمن امتيازات خاصة تستفيد منها الاستثمارات التي لها أهمية خاصة للاقتصاد الوطني<sup>14</sup>، كما نص هذا المرسوم على انشاء وكالة لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها في شكل "شباك وحيد" يضم الادارات والهيئات المعنية بالاستثمار<sup>15</sup>.

وإذا كان هذا المرسوم لا يتضمن تغييرات جوهرية في النظام القانوني للاستثمار الخاص، فانه يحاول توحيد النظام القانوني ليشمل الاستثمارات الأجنبية، وفي نفس الوقت الأخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفتها الجزائر بعد الاصلاحات التي تم الروع فيها عام 1988<sup>16</sup>.

#### **5. قانون تطوير مناخ الاستثمار والياته 03/01:**

بتاريخ 20 أوت 2001 صدر الأمر رقم 03/01 والمتعلق بتطوير الاستثمار، والذي يعمل على تعميق الإصلاحات الاقتصادية وخلق مناخ ملائم لتنشيط الاستثمارات المحلية والأجنبية، لذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة له، كما يمنح للمستثمرين الأجانب عدة حوافز مالية وجبائية وجمركية بالإضافة إلى تبنيه أربعة مبادئ هامة هي: مبدأ حرية الاستثمار، رفع القيود الإدارية عليه، عدم الالتجاء إلى التأميم و حرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه و التحكيم الدولي.

ولقد تم تعديل وإتمام هذا الأمر بالأمر 08/06 المؤرخ في 15 جويلية 2006.

والجديد في هذا القانون مايلي:

- عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها.

- تحويل رؤوس الأموال و المداخل.

- المساواة في التعامل مع كل المستثمرين محليين كانوا أو أجنب.
  - تغطية عن طريق المعاهدات والاتفاقيات الدولية و الثنائية و حماية الاستثمارات.
  - إمكانية الطعن الإداري .
  - إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة قيام نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين غير المقيمين.
- أما بالنسبة للضمانات المقررة في هذا القانون للمستثمرين فهي كالتالي:

- يعامل المستثمرين الأجانب نفس معاملة المستثمرين الجزائريين في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولهم الأصلية.

← وهذه نقطة مهمة كثيرا فمن شأنها أن تكسب المستثمر الأجنبي.

- لا تطبق المراجحات والالغاءات التي تحدث في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا الأمر الا اذا طلب المستثمر ذلك صراحة.
- يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق خاص ينص على بند تسوية أو بند يسمح للطرفين بالتوصل الى اتفاق بناء على تحكيم خاص.

ويجب الإشارة الى أن الاستثمار الأكثر شيوعا في بلادنا هو في ميدان المحروقات، ومن ثم كانت لهذا الجانب قوانين خاصة تحكمه، فمثلا مؤسسة Sonatrach الاستثمار الأجنبي فيها محدد باتفاقات شراكة.

من خلال قراءتنا لنص المادة 10 من القانون 03-01، نجد أن الجزائر قد فتحت على مصراعها الاستثمار على عكس القوانين العربية التي حددت مجالات معينة للاستثمار، فمن بين المزايا اللصيقة بقانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 باعتباره يأتي في مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد هو وضع الجزائر في مسار البلدان السائرة في طريق النمو التي تتمتع بتشريعات متطورة تهدف الى تحفيز رؤوس الأموال الأجنبية.<sup>17</sup>

### ثالثا: تقييم بيئة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر

إن التشخيص لخصائص بيئة الاستثمارات الأجنبية بالجزائر يسمح باستخلاص نقاط القوة والضعف في جوانب المناخ الاستثماري وذلك كالتالي:

## 1- المؤهلات:

- تتمتع الجزائر بمؤهلات طبيعية خاصة من حيث الموقع الجغرافي الملائم، والثروات الباطنية المعتبرة، واتساع حجم السوق.
- الإرادة السياسية القوية للهوض بمناخ الاستثمارات وتأهيله وفق متطلبات جذب الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، ويمكن أن نلمس ذلك من عدة نواحي (للناحية التشريعية، محاربة الفساد، توفير البنية التحتية للملائمة، إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية... الخ).
- المنظومة القانونية المحفزة جدا، والمتضمنة أهم الضمانات والتسهيلات والتحفيزات التي يرغب فيها المستثمرون الأجانب.
- البنية التحتية التي عرفت إعادة تأهيل كبيرة، وتوسعت مع برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم للنمو.
- الاستقرار الكبير في الجانب السياسي والمؤشرات الكلية للاقتصاد وتحسن الوضعية الأمنية بشكل واضح.

## 2- المعوقات:

- رغم الجوانب الإيجابية السالفة الذكر والتي تشير إلى التحسن الكبير الذي عرفته بيئة الاستثمار في الجزائر، كما يشهد بذلك الكثير من المستثمرين الأجانب، إلا أن بعض المعوقات لازالت تطيح هذه البيئة وظلة تقف وراء أحجام هؤلاء المستثمرين، ومن بين هذه المعوقات:
1. ثقل وتعقيد للنظام الإداري، لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات.
  2. انتشار مظاهر الفساد المتمثلة في الرشوة والوساطة والمحسوبية والتعصب، رغم الجهود المبذولة لمحاربتها.
  3. من أهم المعوقات أيضا الإشكال القائم في الجانب البشري على مستوى مراكز القرار ومواقع التنفيذ، حيث لم تتطور الذهنيات بما يتماشى والتطورات العالمية الحاصلة، ولا تزال السلوكات أبعد ما تكون عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ونفس النتيجة أكدها تقرير الأكتاد لسنة 2000، إذ ومن خلال بحثه ميدانيا للعوامل المحفزة والمنفردة للاستثمارات الأجنبية في إفريقيا، سجلت النتائج أن أهم عوامل التنفيذ العائق البشري الذي يتجلى عادة في المعاملات المشبوهة واللاأخلاقية للإداريين والمسيرين المشرفين على تنفيذ واتخاذ القرارات، وعلى رأس هذه المعاملات الرشوة والابتزاز والغموض في إدارة الصفقات.<sup>18</sup>

4. معوقات التمويل كارتفاع معدلات الفائدة، وعدم كفاية السوق، وعدم وجود برامج تمويل متخصصة، هذا بالإضافة إلى معوقات التكلفة متجسدة في ارتفاع تكاليف الإنتاج، ومعوقات التسويق والمعوقات المعيارية.

5. التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الاقتصادي مقارنة بدول المنطقة، وذلك بسبب التباطؤ في إنجاز بعض الإصلاحات، ويسمى الأمر بالأساس عمليات الخصخصة.

6. القطاع الخاص لم يفعل بشكل كبير حيث ظل محصورا في شكل مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومؤسسات مصغرة، بالرغم من مساهمته المتزايدة في القيمة المضافة الوطنية.

7. مجمل القطاعات تعاني من عوائق كبرى تحول دون تدفق استثمارات الأجانب ومنها على سبيل المثال: النظام العقاري القديم، مشكل الموائج، ....

8. ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار كخدمات الماء والكهرباء والغاز وخطوط الهاتف وقنوات صرف المياه في مواقع الاستثمار.

9. شدة الضمانات التي تطلبها البنوك لتغطية قروضها، والتي عادة ما تكون على شكل رهن رسمي لعقارات.

وأهم شئ وأكبر عائق هو الفساد حيث تصنف الجزائر ضمن أكثر البلدان الأفريقية فسادا، وجاءت في المرتبة السابعة من بين 21 بلدا افريقيا، وقد أشارت دراسة أجراها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر الى أن 43.3٪ من رؤساء المؤسسات يدفعون حوالي 07٪ من رقم أعمالهم في شكل رشاي لتسريع معاملاتهم والاستفادة من بعض المزايا والخدمات.

**رابعا: واقع وأفاق الاستثمار الأجنبي في الجزائر (مع تقديم احصاءات من 1998 الى 2013)**

عمدت الجهات الوصية على تطبيق سلسلة من الاجراءات والقدابير مستهدفة تحسين بيئة الأعمال، بغية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفي هذا الاطار احتوت التشريعات النازمة للاستثمار في الجزائر والمعمول بها حاليا على حزمة من الحوافز والضمانات المشجعة للمستثمرين الأجانب على القدوم والاستثمار في الجزائر، كما حققت الجزائر التوازنات الاقتصادية الكلية التي تعتبر شرطا أساسيا لجذب الاستثمار الأجنبي، وأيضا تمتعت الجزائر بعوامل جذب أخرى لهذا النوع من الاستثمار، ألا وهي الاستقرار السياسي والأمني وحجم السوق واحتمالات نموه والبنية الأساسية التحتية والموارد الطبيعية.

والجدول التالي يوضح تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر:

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد (مليون دولار)	معدل النمو %
1998	501	-
1999	507	1.19
2000	438	13.6-
2001	1196	173.05
2002	1065	10.95-
2003	634	40.46-
2004	882	39.11
2005	1081	22.56
2006	1795	66.04
2007	1665	7.24-
2008	2646	58.91
2009	2540	4-
2010	2264	19.2-

المصدر: عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2009.2010.

من خلال هذا الجدول يتبين لنا مايلي:

حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر ارتفعت سنة 1999 الى 507 مليون دولار مقابل 501 مليون دولار سنة 1998، أي بمعدل نمو ضعيف بلغ 1.19٪، وذلك بالنظر الى عدم الاستقرار الأمني والسياسي الذي كان يميز الفترة، ثم انخفضت هذه التدفقات نسبيا سنة 2000 بـ13.6٪ مقارنة مع سنة 1999، وفي سنة 2001 ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الواردة الى الجزائر بمعدل نمو بلغ 173.05٪ عن السنة السابقة، ويرجع ذلك الى صدور الأمر 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي منح امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب، بالإضافة الى تحسن الوضع السياسي والأمني للبلد، اضافة الى أنه خلال سنة 2001 تم بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية وخصوصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة اسبات الهندية، ثم انخفضت هذه التدفقات نسبيا سنة 2002 بـ10.95٪ مقارنة بسنة 2001، وفي سنة 2003 واصلت هاته التدفقات الواردة انخفاضها لترتفع من جديد سنة 2004، وواصلت الارتفاع لسنتي 2005 و 2006 لتبلغ ما قيمته 1.081 مليار دولار، وبعدها انخفضت في سنة 2007 لتعاود الارتفاع سنة 2008، وذلك لأن الجزائر وبسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي لم تتأثر سنة 2008 بتداعيات الأزمة المالية العالمية بمقدرتها على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبعيدا عن هذا الجدول وتحليل مختلف التقارير والمنشورات الصادرة عن المركز الوطني لتطوير الاستثمار، وكذا استنادا لتصريحات مسؤولين في الحكومة عبر مختلف وسائل الاعلام في الفترة الممتدة من 2011 الى 2013 حاولنا تلخيص واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، حيث أنه في سنة 2011 تم تصنيف الجزائر من بين خمسة أكبر دول افريقية جالبة للاستثمار (حسب منشورات المركز الوطني لتطوير الاستثمار)، كما تمت ملاحظة وجود اتجاهين متناقضين: انخفاض حاد في نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي الأوربي للجزائر من جهة، وتجدد اهتمام المستثمرين من منطقة الخليج بالاستثمار في الجزائر. وقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النصف الأول من سنة 2011: 435 مليار دينار (4.35 مليار أورو) ومع نهاية سنة 2011 كان اجمالي تدفقات هاته الاستثمارات: 2.571 مليون دولار، أما في سنة 2012 فقد عرفت الجزائر انخفاضا ملحوظا قدره 15% (1.484 مليون دولار) وهذا راجع الى فرض قاعدة 49/51 على الاستثمارات الأجنبية (من تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009) والتي تنص على تغلب الشركات الوطنية على الأجنبية بإعطائها أكبر حصة في عمليات الاستثمار بمعنى أن للمستثمر الجزائري الحق في الحصول على 51% على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي كما تم فرض الاعتماد المستندي كوسيلة وحيدة للدفع.

ويجب الاشارة الى قانون المالية التكميلي لسنة 2013 والذي تضمن تسهيلات وضمانات تشريعية واجرائية جديدة للاستثمارات الأجنبية التي تريد الاستقرار في الجزائر وهذا في اطار الشراكة

مع المؤسسات الجزائرية، وجاء هذا بعد الجدل الذي أثاره قرار 51/49، كما تم اقرار منح اعفاء ضريبي لمدة ثلاث سنوات لصالح الشركات التي تضمن 100 وظيفة جديدة مباشرة عند بدء التشغيل.

بالنسبة لأفاق الجزائر في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيمكننا القول والتأكيد على هذا بأن الجزائر تمتلك مؤهلات كبيرة ما يجعلها من البلدان الأكثر استقطابا للاستثمارات، فبالإضافة إلى الثروات الطبيعية الهائلة الخاصة بقطاع الطاقة هناك مؤهلات أخرى لا تقل أهمية مثل الحجم المعتبر للسوق الجزائرية، وكذا الوضعية الاقتصادية الكلية المربحة وأيضا الموقع الجغرافي المتميز، والحجم الكبير من اليد العاملة، وكما أشرنا سابقا هناك مجهودات كبيرة تبذلها الدولة في سبيل تشجيع وترقية وجذب الاستثمار الأجنبي وهذا بسنها لقوانين جديدة مشجعة له وبتقديم تحفييزات و ضمانات للمستثمر الأجنبي، وهناك نقطة مهمة جدا وهي دخول الجزائر في الاقتصاد العالمي بعد المصادقة على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وانشاء منطقة للتبادل الحر والانضمام الى المنطقة العالمية للتجارة قريبا كل هذا سيكون له أثرا ايجابيا في و سيفتح افقا ومجالات واسعة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

#### خاتمة:

وكما رأينا سابقا قامت الجزائر بمجهودات كبيرة سعيا منها لجذب الاستثمارات في كل القطاعات، لكن لم تنجح في أن تحقق هذا خارج قطاع المحروقات وكذلك لم ترق الى مستوى الفرص والامكانيات المتاحة، ويعزى هذا القصور وهذا الفشل الى جملة من العوائق التي تسمم بيئة الأعمال، ومن ثن تطرد الاستثمارات المحتملة ومن هاته العوائق نذكر: مشكل الفساد والرشوة، البيروقراطية، التأخر في تنفيذ العقود، مشكل التمويل، نقص الوعاء العقاري القابل للاستغلال، عدم وجود نظام قانوني واضح يحمي حقوق المستثمرين الأجانب، ومشكل الشفافية.

وكخاتمة لكل ما تناولناه في ورقتنا البحثية هاته، نقول أن سياسة دعم الاستثمار الأجنبي لا تكون في ليلة وضحاها ولا بسن تشريعات قانونية بين الفينة والأخرى وانما يجب أن تكون جزءا من السياسة العامة الداعمة لمناخ الاستثمار عموما، ويجب أن تراعي الجزائر للاستثمار الأجنبي على أنه مكمل للاستثمار المحلي وليس بديلا عنه، كما أن بيئة الاستثمار التي لا تشجع المستثمر الوطني هي بالضرورة بيئة طاردة للاستثمار الأجنبي، وأيضا الاهتمام فقط بالمنظومة القانونية لا يكفي فيجب تكامل مجموعة من العوامل: قانونية واقتصادية وسياسية...

واستنادا الى ما سبق، من المفيد اقتراح مايلي:

- السعي لأجل توفير مناخ ديمقراطي، وخاصة ضمان كل الحقوق المدنية والسياسية لأبناء الوطن جميعا، وتتيح لهم معالجة السلبيات وكشف الممارسات الفاسدة. الخاص الأجنبي لدفع الاقتصاد.
- القطاع الخاص الأجنبي يجب أن يكون مكملا للقطاع الخاص الوطني، حيث من الخطأ التعويل على القطاع.
- تنمية العنصر البشري و توعيته و الارتقاء بمستوى مهاراته، و خلق الكفاءات القادرة على توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية.
- توليد التكنولوجيا الأكثر ملائمة للظروف المحلية
- ضرورة الاصلاح الاداري، للقضاء على مظاهر الفساد الاداري، والذي يغلب عليه مشكلتين أساسيتين هما: البيروقراطية والرشوة، ومحاربة كل أشكال مقاومة الاصلاحات.
- ضرورة الاسراع في الاصلاحات وبالخصوص الاصلاحات المصرفية والمالية.
- تطوير الاطار القانوني والمؤسسي المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر، بتطوير الرؤية والشفافية للتشريعات الوطنية المتعلقة بالاستثمار.
- ضرورة أن تستمع الحكومة لآراء الخبراء الاقتصاديين والقانونيين والمستثمرين.
- يجب استغلال الوضعية المالية والسياسية الحالية لصالح البلاد، فكل الظروف مواتية وتخدم سياسة الاستثمار التي تنتهجها البلاد ويحدث تنمية واقعية وشاملة.
- يجب توجيه الاهتمام أكثر للاستثمار في القطاع المنتج الخالق للثروة دون التركيز على الهياكل القاعدية في استنزاف الثروة المتاحة.

#### الهوامش :

1. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية، الجزائر، 1997، ص153.
2. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الجزائر، 2000، ص 19.
3. محمد زيان، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 01، 2004، ص ص 119-120.
4. حسن عبد الله وآخرون، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية، مركز الدراسات والسياسات الاستراتيجية، القاهرة، 2004، ص 29.

5. حسان خضر، الاستثمارات الأجنبية المباشرة: تعاريف وقضايا، مجلة جسر التنمية، العدد 6، 2004، ص 6.
6. Charles Albert Michalet , **L'investissement direct :Capitaux ou activités le Budget au Marché** ,Algérie, Ministère de Finances, Alpha Edition ,2004, pp 58-59.
7. المادة من قانون 63-267 المؤرخ في 26 جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات.
8. محفوظ لعشب، دراسات في القانون الاقتصادي، المطبعة الرسمية، الجزائر، 1989، ص 91.
9. محفوظ لعشب، نفس المرجع، ص 91.
10. عليوش قربوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 7.
11. الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 ديسمبر 1966، المتضمن قانون الاستثمارات.
12. المادة 1 من المرسوم التشريعي رقم 12/93 مؤرخ في 10.05.1993 يتعلق بترقية الاستثمار.
13. المادة 02 من المرسوم السابق ذكره.
14. المادة 15 من المرسوم ذاته.
15. المادة 7 و 8 من المرسوم ذاته.
16. عيبوط محند وعلي، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2012، ص 70.
17. الاستثمارات الأجنبية في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية 2013.04.02 [www.majalisna.com](http://www.majalisna.com)
18. رسالة ماجستير، الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية، مرجع سابق، ص 251، 252.
19. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر واثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2010.2009.
20. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام 2002، ص 28-29.